**عنوان المداخلة**

**الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**

د.كمال عايشي-أستاذ محاضر -أ- جامعة باتنة - aichikam05@yahoo.fr

أ.سليم بوهيدل-أستاذ مساعد-أ- جامعة باتنة - bouhidel\_salim@yahoo.fr

**الكلمات المفتاحية:** البطالة – التشغيل – الإنفاق الحكومي - الارتباط

**ملخص:**

سنقترح من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور النفقات الحكومية في تنمية قطاع التشغيل. وذلك من خلال محورين رئيسيين.

 نحاول من خلال المحور الأول تناول الدراسة النظرية لعلاقة الإنفـاق الحكومي بتطور قطاع التشغيل من خلال تتبع مراحل تأثير ارتفاع الإنفـاق الحكومي في رفع معدلات التشغيل. و في المـحور الثـاني نعـالج أثر الإنفاق الحكومي في الجزائر على توسيع آفاق التشغيل في الفترة 2001-2010. من خلال دراسة ظاهرة الارتباط بين معدلات الإنفـاق الحكومي ومعدلات التشغيل المسجلة في هذه الفترة. مما يسمح لنا بأخذ نظرة مستقبلية على قطاع التشغيل في الجزائر. ومعدلات البطالة المستقبلية على ضوء بيانات النفقات الحكومية.

**Résumé**

Dans ce papier, on propose de montrer le rôle des dépenses gouvernementales sur le développement du secteur de l’emploi, et cela en deux phases.

En premier lieu, nous tenterons de déterminer la relation entre l’augmentation des dépenses gouvernementales et le marché du travail, par une analyse théorique, et en second lieu connaitre l’effet de ces dépenses sur la dynamique du secteur de l’emploi en Algérie, pendant la période 2001-2010. A travers une analyse de corrélation entre ces deux phénomènes, ce qui nous permettra d’avoir un aperçu sur le futur du marché de travail.

**عنوان المداخلة**

**الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010**

**المقدمة:**

 تختلف سياسات التشغيل حسب طبيعة البنية الاقتصادية، فمن الاقتصاديات الصناعية إلى الاقتصاديات الخدمية، مرورا بالفلاحية، تعمل الحكومات على الحد من معدلات البطالة، التي تعتبر الواجهة التي يمكن من خلالها استقراء واقع الازدهار الاقتصادي داخل الدولة. ومن بين أهم السياسات المتبعة في الحد من ظاهرة البطالة، نجد سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي كعلاج لظاهرة البطالة. وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي يعتبر محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

 غير أن هذه المقاربة تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع و الخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي. ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها.

 انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما** **مدى فعالية الاعتماد على الإنفاق الحكومي كوسيلة لتوسيع سوق التشغيل في الجزائر؟**

سنحاول من خلال هذه الورقة إجراء دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 من خلال محورين؛ يتناول المحور الأول الدراسة النظرية لأثر الإنفاق الحكومي في تحريك قطاع التشغيل في الجزائر، ويبرز الثاني أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

**المحور الأول: دراسة نظرية لأثر الإنفاق الحكومي في تحريك قطاع التشغيل:**

 تعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها، والنامية على السواء. إذ تعتبر مظهرا من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي، ولمواجهة هذا الخلل، ومعالجة مشكلة البطالة تعتمد الحكومات على سياسات تختلف في ركائزها ولكنها تلتقي في الهدف، وهو الحد من البطالة. ومن بين الركائز التي تعتمد عليها بعض الدول في بناء سياساتها التشغيلية، هي زيادة الإنفاق الحكومي كمحفز للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة نسب التشغيل. حيث سنحاول من خلال هذا المحور التطرق للمفاهيم الأساسية لمكونات سياسة التشغيل، وتتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في دعم قدرات التشغيل.

**المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة وسياسات التشغيل:**

1. **تعريف البطالة:** طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل، هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى**(1)**. وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن الاستنتاج أن الشروط الواجب توفرها في الشخص ليصنف بطالا، هي القدرة على العمل سواء كانت بدنية أو عقلية، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية، أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين. كما يجب على الشخص أن يبدي رغبة في العمل، عن طريق البحث عنه بالطرق المتاحة كالتسجيلل في وكالات التشغيل ونحوها. كما يجب عليه أن يقبل بالعمل عند حدود مستوى الأجر السائد، بدون مبالغة في المطالبة براتب، أو أجر مرتفع.
2. **أنواع البطالة:** هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، ويمكن عموما إيجازها في النقاط التالية **(2)**:
* **البطالة الهيكلية:** تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في تنظيم الاقتصاد الوطني، وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والمؤهلات، وخبرات الأفراد الراغبين في العمل، والباحثين عنه.
* **البطالة الاحتكاكية:** تنتج عن نقص المعلومات لدى الباحث عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل.
* **البطالة الدورية:** وتسمى أيضا البطالة الظرفية، وهي البطالة الناتجة عن الظروف والأزمات الاقتصادية والتي تنشئ نتيجة دخول الاقتصاد الوطني في دائرة الانكماش، بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل.
* **البطالة المـقنعة:** وتنتج في حال ما إذا كان الفرد يؤدي عملا ثانويا، لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن أكثر من فرد يؤدون سويا عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد، وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملا يتناسب مع ما لديه من قدرات، وطاقة للعمل.

ولمواجهة هذه الأنواع المختلفة من البطالة تعمد الحكومات إلى تبني سياسة تشغيل تتلاءم مع نوع البطالة السائد في البلد.

1. **مفهوم سياسة التشغيل:**

 سياسة التشغيل هي مجموعة الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ من قبل الإدارة العمومية، بهدف خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل وخفض نسبة البطالة**(3)** ، ولبناء سياسة تشغيل توجد مقاربتان اقتصاديتان. الأولى تعتمد على المقاربة الكينزية، القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك، ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج، بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة. في حين أن المقاربة الثانية تقوم على أساس تحسين عرض العمل، بمعنى أن تتوجه السياسة الحكومية لتطوير نوعية عرض العمل. وذلك من خلال تحسين المستوى التعليمي للأفراد، وتبني سياسة صحية مساعدة على بناء مجتمع سليم صحيا. بغرض توفير مجتمع قادر على العمل بصورة جيدة مما يساعد رؤوس الأموال على الانخراط في سياسات اقتصادية تنموية محددة الأهداف. وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد أهداف السياسة التشغيلية في النقاط التالية**(4)**:

* مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية واضحة.
* تحسين اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
* تنمية ثقافة المقاولة.
* تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
* تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
* تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
* عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

و انطلاقا مما سبق سنعتمد في هذه الورقة على تبني المقاربة الكينزية القائمة على توسيع الطلب وزيادة الاستهلاك بغرض تشجيع الإنتاج، وباعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الإجمالي. فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي، ومن ثمة نحقق الغاية الأولى لهذه المقاربة.

 **المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في تدعيم قطاع التشغيل:**

 تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة. ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل. في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، لكن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية **(5)**:

* **الطلب الفعال:** وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك، أو الاستثمار.
* **الكفاية الحدية لرأس المال:** يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.
* **سعر الفائدة:** يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود.
* **المضاعف:** إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلالات الماكرو اقتصادية خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سعر الصرف. إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات**(6)**.

وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

**الشكل رقم -1-**

**سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز).**

معدل

التشغيل

معدل

 الإنتاج

معدل الطلب الفعال

معدل الطلب للاستهلاك

معدل الطلب للاستثمار

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نظرية كينز للطلب.**

 اعتمادا على الشكل الأعلى، فإن الاقتصاد يضمن بشكل تلقائي توفير معدلات تشغيل معينة، اعتبارا من أن أي اقتصاد يجب أن يتوفر على معدل طلب للاستهلاك يخلقه المجتمع، نتيجة ضروريات الحياة إضافة إلى معدل طلب للاستثمار توفره النشاطات الاقتصادية داخل البلاد. لكن وإن حدث هناك خلل في توازن سوق التشغيل، بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار عن توفير معدلات التشغيل الكافية، يجب على الدولة بصفتها المنظم للحياة الاقتصادية التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية**(7)**:

* **السياسة النقدية:**عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.
* **سياسة الميزانية:** عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي (سياسة المشاريع الكبرى).
* **السياسة الجبائية:** خفض معدلات الضرائب على الأنشطة المولدة لمناصب الشغل.
* **سياسة الدخل:** عن طريق زيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتشجيع الاستهلاك.

 حيث يمكن للحكومة، الاعتماد على إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر. لكن تبقى أكثر السياسات نجاعة هي سياسة الميزانية، عن طريق رفع معدلات الإنفاق الحكومي والانخراط في سياسة موسعة للأشغال، والمشاريع الكبرى. مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل لتلبية هذا الطلب. حيث يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي في معدلات التشغيل وفق الشكل الموالي:

**الشكل رقم-2-**

**أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة.**

ارتفاع الإنفاق الحكومي

ارتفاع الطلب الداخلي

ارتفاع الأسعار

ارتفاع معدلات التضخم

ارتفاع قدرات التشغيل

تشجيع الإنتاج

ارتفاع معدل الفائدة

تراجع الاستثمار الخاص

البطالة

**المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من نظرية كينز للطلب.**

 من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي و ارتفاع هذا الأخير يدفع بالمعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة. مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا.

وعليه فإن الإشكالية المطروحة في سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، هي مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي.

 ومن ثمة فإن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي، مرتبطة بشكل وثيق بالمضاعف الكينزي. والذي يعتمد في مقوماته على وجود اقتصاد صناعي داخل البلد، يتوفر على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، والخدمات المرتبطة بها. إضافة إلى عدم وجود عوائق أمام السلع الرأسمالية والمدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

 انطلاقا من كل ما سبق، سنحاول من خلال المحور الثاني إبراز مدى صحة الاعتماد على المقاربة الكينزية لتنشيط سوق العمل عن طريق زيادة الطلب، من خلال إبراز التجربة الجزائرية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة على توسيع الإنفاق الحكومي، من خلال مخططين لدعم النمو الاقتصادي الأول امتد من سنة 2001 إلى غاية 2003 والثاني من سنة 2004 إلى غاية سنة 2009. والذي اتسم بزيادة مطردة للإنفاق الحكومي، مع انخراط الجزائر في سياسة المشاريع الكبرى. والتي مست كل القطاعات الاقتصادية في البلد. حيث سنحاول فيما يلي تقييم هذه التجربة والتأكد من مدى تطابقها مع النظرية الكينيزية.

**المحور الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.**

 يعتبر الإنفاق الحكومي وكما أشرنا إليه سابقا، أحد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني. وانطلاقا من ذلك فإن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل، يعتبر نظريا من المسلمات، ومنه فإن الصفة الإرتباطية بين الإنفاق الحكومي، ومعدلات التشغيل داخل الاقتصاد، تعتبر محل إجماع المحللين الاقتصاديين. واعتمادا على هذا الإجماع، سنحاول من خلال هذا المحور تحليل الارتباط بين الإنفاق الحكومي، وقطاع التشغيل في الجزائر. ومدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحريك سوق الشغل في الجزائر، وذلك من خلال مطلبين. نخصص الأول لاستعراض أهم المعطيات الاقتصادية المرتبطة بنفقات الميزانية العمومية، ومعدلات البطالة في الفترة 2001-2010، باعتبار أن هذه الفترة عرفت توسعا كبيرا في الإنفاق الحكومي، بسبب تطبيق مخططين حكوميين للإنعاش الاقتصادي، و مباشرة تطبيق المخطط الثالث. وما واكبه من تحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني.

**المطلب الأول: معطيات عامة حول الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل في الجزائر 2001-2010.**

 تبين المعطيات العامة، والمستقاة من مصادر رسمية متعددة التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، مع الانخراط الذي اعتمدته الحكومة في سياسة المشاريع الكبرى. والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية، النقل، هياكل التعليم، وغيرها. حيث يظهر جليا أن الحكومة تطبق المقاربة الكينزية عن طريق الطلب المتنامي، لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة الميزانية التي أشرنا إليها سابقا. والجدول الموالي يوضح المعطيات الخاصة بالنفقات العمومية وقطاع التشغيل خلال هذه الفترة.

**جدول رقم-1-**

**تطور الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل خلال الفترة 2001-2010.**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  السنواتالمعطيات  | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| نفقات الميزانية (ملياردج) | 1519 | 1583 | 1730 | 1885 | 2105 | 2543 | 3143 | 4882 | 5191 | 5860 |
| معدل البطالة (%) | 27.3 | 25.9 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 11.8 | 11.3 | 10.8 | 10.0 |

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:**

* **وثائق مستخرجة من وزارة المالية متوفرة على الموقع:www.mf.gof.dz**
* **وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء متوفرة على الموقع:www.ons.dz**

من خلال الجدول السابق، يتضح التطور الكبير الذي عرفته نفقات الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2010. هذه الفترة التي عرفت تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي، و مباشرة تطبيق المخطط الثالث. فقد ارتفعت النفقات العمومية من 1519 مليار دينار خلال سنة 2001 إلى 5860 مليار دينار في سنة 2010 أي بنسبة 285%. كما سجلت سنة 2008 أكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ ارتفعت النفقات من 3143 مليار دينار سنة 2007 لتصل إلى 4882 مليار دينار سنة 2008.

من جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة، فقد انخفضت من 27.3% سنة 2001 لتستقر عند حدود 10 % سنة 2010 ، كما تجدر الإشارة إلى سنة 2004، التي سجلت أكبر انخفاض في معدل البطالة من 23.7 % سنة 2003 إلى 17.7 % سنة 2004. أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط كاملة خلال سنة واحدة. وذلك راجع حسب المصادر الحكومية، إلى بداية تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذه السنة. ففي الحالة العادية، لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الاقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم. وهو ما يدعم الشكوك حول صحة المعطيات الرسمية، في غياب هيئات رقابية مستقلة بإمكانها التأكد من صحة المعلومات. والشكل الموالي يوضح العلاقة التناسبية بين مؤشرات الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة خلال نفس الفترة.

**شكل رقم-1-**

 **شكل بياني لمؤشرات الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.**

**المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم-01-**

 من خلال هذا الشكل، يتضح أن العلاقة غير خطية بين متغيرات الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، و أن السحابة المتشكلة عن تمثيل نقاط العينة، تدل على أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة عكسية. كون سحابة النقاط عبارة عن شكل مقعر.

**المطلب الثاني: دراسة ظاهرة الارتباط بين الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل في الجزائر:**

 تنطلق هذه الدراسة من الافتراض السابق، والمبني على تشكل سحابة من النقاط المعبرة عن تغير الإنفاق الحكومي، وتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. حيث يمكن على هذا الأساس اعتبار أن العلاقة عكسية بين الظاهرتين.

 فمن المتعارف عليه في علم الاقتصاد أن الظواهر لا تتطور بصفة عفوية، بل هناك مسببات تؤدي إلى التغير عبر مراحل، وأوضاع معينة ، ولدراسة هذه الظواهر لا بد من توفر أربعة شروط رئيسية وهي **(8)**:

1. أن تكون بين الظاهرتين المدروستين علاقة جدلية واضحة ؛
2. أن تكون إحداهما ناتجة والأخرى مسببة ؛
3. أن تكون الظاهرتين قابلتين للقياس ؛
4. أن تكون كل القياسات المتحصل عليها متقابلة في الزمان أو المكان أو كلاهما معا.

 وبالرجوع إلى دراستنا، نجد أن هذه الشروط متوفرة تماما في الظاهرتين المدروستين. حيث أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل، هي علاقة وطيدة كما سبق التطرق إليه سابقا، اعتمادا على نظرية كينز للطلب. و باعتبار أن النفقات الحكومية هي جزء من الإنفاق العام داخل الاقتصاد الوطني، فإن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل، هو تأثير متفق عليه بين المختصين في علم الاقتصاد. كما أن الشرط الثاني متوفر كون خلق فرص العمل، يعتبر نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي. لذا يمكن اعتبار أن الإنفاق الحكومي متغير مستقل، وقطاع التشغيل متغير تابع. في حين أن الظاهرتين وفقا للشرط الثالث قابلة للقياس، وفي الأخير فإن القياسات المتحصل عليها متقابلة في الزمان والمكان كما هو موضح في الجدول رقم -1-

وإجمالا يمكن القول أن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010، يعبر عليها بالنموذج البسيط التالي **(9)**:

$$Y=a+\frac{b}{x}+u$$

 حيث أن:

Y: يمثل المتغير التابع (التشغيل).

x: يمثل المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي).

u: التغير غير المفسر في y.

 في حين أن المعلمتين a و b يمكن حسابهما بالعلاقتين التاليتين**(10)**:

$$b=\frac{\sum\_{}^{}\frac{1}{x}y-\sum\_{}^{}\frac{1}{x}\sum\_{}^{}y}{\sum\_{}^{}\left(\frac{1}{x}\right)^{2}-\frac{\left(\sum\_{}^{}\frac{1}{x}\right)^{2}}{n}} ، a=\frac{\sum\_{}^{}y-b\sum\_{}^{}\frac{1}{x}}{n}$$

**جدول رقم -02-**

 **بيانات خاصة بحساب المعلمتين *a* و*b*.**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **Années** | **X** | **Y** | **1/x** | **y/x** | **(1/x)²** |
| **2001** | 1,519 | 27,3 | 0,65833 | 17,97235 | 0,43340 |
| **2002** | 1,583 | 25,9 | 0,63171 | 16,36134 | 0,39906 |
| **2003** | 1,730 | 23,7 | 0,57803 | 13,69942 | 0,33412 |
| **2004** | 1,885 | 17,7 | 0,53050 | 9,38992 | 0,28143 |
| **2005** | 2,105 | 15,3 | 0,47506 | 7,26841 | 0,22568 |
| **2006** | 2,543 | 12,3 | 0,39324 | 4,83681 | 0,15463 |
| **2007** | 3,143 | 11,8 | 0,31817 | 3,75437 | 0,10123 |
| **2008** | 4,882 | 11,3 | 0,20483 | 2,31463 | 0,04196 |
| **2009** | 5,191 | 10,8 | 0,19264 | 2,08052 | 0,03711 |
| **2010** | 5,860 | 10,0 | 0,17065 | 1,70648 | 0,02912 |
| **TOTAL** | 30,441 | 166,1 | 4,15317 | 79,38426 | 2,03775 |

 **المصدر: من إعداد الباحثين.**

ومنه فإن:

$$b=\frac{79,38426-\frac{(4,15317)(166,1)}{10}}{2,03775-\frac{\left(4,15317\right)^{2}}{10}}$$

*b*=33,24

$$a=\frac{166,1-\left(33,24\right)\left(4,15317\right)}{10}$$

*a*=2,80

ومنه يمكن كتابة معادلة الاتجاه العام على الشكل الموالي:

$$Y=2,80+\frac{33,24}{x}$$

فإذا أردنا توقع نسبة البطالة لسنة 2012، اعتمادا على معادلة الاتجاه العام السابقة. نعوض $x$ بنفقات الميزانية لنفس السنة، والتي ستبلغ 7280 مليار دينار، حسب مشروع قانون المالية المقترح. فإن نسبة البطالة سنة 2012 ستكون في حدود 7.3%

لكن للحكم على جودة التقدير نحتاج إلى معرفة مدى دقة هذا التقدير وبما أن *a* و*b* من الثوابت (حسبت من العينة) فإن هذه القيم تخضع لتغير المعاينة.

وبالتالي عند استعمال **Ŷ** المقدرة لقيم y الفعلية لابد من معرفة درجة الثقة بالدقة المنوطة بهذا التقدير.

**جدول رقم -03-**

**جدول تحليل التباين:**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **Années** | **Y** | **Ŷ** | **SST** | **SSR** | **SSE** |
| **2001** | 27,3 | 24,68 | 114,28 | 65,17 | 6,85 |
| **2002** | 25,9 | 23,80 | 86,30 | 51,67 | 4,42 |
| **2003** | 23,7 | 22,01 | 50,27 | 29,20 | 2,84 |
| **2004** | 17,7 | 20,43 | 1,19 | 14,62 | 7,47 |
| **2005** | 15,3 | 18,59 | 1,72 | 3,92 | 10,83 |
| **2006** | 12,3 | 15,87 | 18,58 | 0,55 | 12,75 |
| **2007** | 11,8 | 13,38 | 23,14 | 10,46 | 2,48 |
| **2008** | 11,3 | 9,61 | 28,20 | 49,02 | 2,86 |
| **2009** | 10,8 | 9,20 | 33,76 | 54,86 | 2,55 |
| **2010** | 10,0 | 8,47 | 43,69 | 66,22 | 2,33 |
| **TOTAL** | 166,1 | 166,05 | 401,11 | 345,69 | 55,40 |

**المصدر: من إعداد الباحثين.**

حيث: **SSE:** التغير غير المفسر=$\sum\_{}^{}\left(y-Ŷ\right)^{2}$

 **SSR:** التغير المفسر**=** $\sum\_{}^{}\left(Ŷ-y\right)^{2}$

 **SST:** التغير الكلي**=**$\sum\_{}^{}\left(y-y\right)^{2}$

حساب معامل التحديد :**R2**

$\frac{SSR}{SST}=\frac{345,69}{401,11}$= R2

 R2 = 0.86 = 86%

هذا يعني أن 86 %من تغير y يمكن تفسيره بتغير x.

وللحكم على قوة الارتباط بين المتغيرين نقوم بحساب معامل بيرسون.

R = $\pm \sqrt{R^{2}}$

0.92- = R 0.92 =$\left|R\right|$

نلاحظ أن قيمة $\left|R\right|$ تقترب من الواحد الصحيح وهذا يدل على قوة العلاقة بين الإنفاق الحكومي، ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة، كما أن إشارة (-) تدل على أن العلاقة عكسية.

**الخاتمة:**

 مما سبق يمكن القول، أن الاعتماد على المقاربة الكينزية لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر. قد حقق نجاحا نسبيا، وذلك من خلال التراجع المحسوس في معدلات البطالة. التي استقرت في حدود 10% سنة 2010 وهو ما يجعل الجزائر قريبة من المعدلات المسجلة في دول الجوار، وحتى دول شمال البحر الأبيض المتوسط. كما أن هذه الدراسة قد أثبتت الارتباط الوثيق بين الإنفاق الحكومي، وسوق التشغيل من خلال معدل الارتباط والذي بلغ 92% . وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية. والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق، وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية للبطالة.

الهوامش:

**(1)** موسوعة ويكيبيديا العالمية، **www.wikipedia.com** ، تاريخ الدخول 12/03/2011

**(2)** راجع في هذا الصدد/ د.خالد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي**. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص.19-21.

**(3)** موسوعة ويكيبيديا العالمية، مرجع سابق.

**(4)** نفس المرجع.

**(5)** راجع في هذا الصدد/ د.تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**. دار أسامة للطباعة و النشر و الإشهار، الجزائر، 2004، ص.193-223.

**(6)** ابراهيم محمود الراضي، **البطالة – حلول إسلامية فعالة-**. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص.105.

**(7)** راجع في هذا الصدد/ بشير معطيب، **الاقتصاد الكلي**. كيك للنشر، الجزائر، 2008، ص.15-41.

**(8)** راجع في هذا الصدد/ جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**. دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص.7-14.

**(9)** نفس المرجع، ص.15.

**(10)** نفس المرجع، ص.21.